

تذکارات مصر وایشام

محمد عبده ورايه في المسألة الاجتماعية

وراي اللورد كرومر فيها

وعدنا في الجزء السابق بعد الفروع من الكلام على ما كان بين العلامة الشيخ محمد عبده والجامعة من الصلات ان نلخص الفتوى الاجتماعية التي افق بها الشيخ للجامعة . وتفصيل الخبر ان النزاع القائم الان في العالم المتمدن في اوروبا واميركا انما اصله سبب واحد وهو : ان التجارة حرة وكذلك الصناعة والعمل . فالصانع مطلق الحرية في ان يعمل او ان يعتصب كما ان صاحب الصناعة او التجارة مطلق الحرية في ان يقبله او لا يقبله في صناعته او تجارته . واذا قام نزاع بين العملة واصحاب الاعمال لم يكن للحكومة من وظيفة غير (حماية الاشخاص والنظام) ويدخل تحت ذلك ثلاثة امور (١) حفظ الامن والنظام في الشوارع اذا وقع من العملة اعتداء . (٢) حماية المفاصل اذا اعتدى عليها العملة المعتصبون (٣) حماية العملة الذين يريدون العمل حين يكون رفاقهم معتصبين . وفيما خلا هذا لا تتدخل الحكومة بين اصحاب الاعمال والعمال في شيء اذ ليس ذلك من وظيفتها كما يقولون . والذين يقولون ذلك هم اصحاب الاعمال . اما العمال فيطلبون منها المداخلة ولا عجب ففيها مصلحة الضعيف . وعلى المداخلة وعدم المداخلة تدور الحرب الاجتماعية في كل مكان

ولما وقع اعتصاب عملة السكاثر في مصر وكاد الاعتصاب يخل بالامن العام اجاب اللورد كرومر وكيل انكلترا السياسي في مصر على كتاب سئل فيه رايه ان الحكومة لا وظيفة لها سوى حماية حرية الصناعة وحرية العمل وحفظ الامن الا اذا اتفق الفريقان المختلفان على تحكيمهما . قلنا ولكن اصحاب الاعمال لا يحبون هذا التحكيم لانهم يعتبرونه مداخله في شؤونهم ومصالحهم الخصوصية

فبينما كنا نطالع في ذات يوم مقالة لاحد اقتصاديين الفرنسيين في العملة والعمال في الجزائر رايانا ان هذا الاقتصادي يقول ان الشريعة الاسلامية حلت هذه المشكلة حلا

جبلًا . فانها توجب على الحكومة المداخلة بين اصحاب الاعمال والعمال والتحكيم بينهما . فلم يدعشنا هذا القول لعلمنا ان المدينيات القديمة الدينية اسلامية ومسيحية لم تكن فيها الحرية العمومية مصونة من كل الوجوه وكانت الهيئة الحاكمة فيها تجوز لنفسها التداخل في ما لا يعنها احيانًا . ولكن قلنا انه اذا كان ذلك القول صحيحًا وكانت اوربا تطلب اليوم « ايجاب التحكيم » (١) بين الفريقين حلاً للمسألة الاجتماعية فانه يحق للشريعة الاسلامية ان تتفخر بانها تقدمت اوربا بهذا الحل المعقول . وبعد ان بحثنا في كل المصادر التي لدينا ولم ننتد الى اثر لهذا المبدأ بعثنا نستفتي الاستاذ المفتي فيه . فتفضل فضيلته على الجامعة بجواب مسهب يستغرق صفحتين . وقد قال في مطلع (ان التحكيم كما يفهم من لفظه يلزم ان يكون باتفاق الخصمين اللذين يريدان ان يقضى في النزاع بينهما) وبذلك وضع اساس التحكيم الاختياري لا الاجباري على ما تقدم ذكره . ولكن بعد عدة اسطر يتول هذا القول الخطير « انما يوجد في اصول الاحكام الاسلامية ان القيام بالصناعات من فروض الكفاية اي يجب على الامة ان يكون منها من يقوم بالصناعات الضرورية لقوام المعيشة او للدفاع عن حوزتها فاذا تعطلت الصناعات وجب على القائم بامر الامة ان يتخذ السبيل الى اقامتها بما يرفع الضرورة والحرج عن الناس وكذلك اذا تحكمت باعة الاقوات ورفعوا اثمانها الى حد فاحش وجب على الحاكم في كثير من المذاهب الاسلامية ان يضع حداً للامثان التي تباع بها وهكذا يدخل الحاكم في شؤون الخاصة واعمالهم اذا خشي الضرر العام في شيء من تصرفهم

« فاذا اعتصب العمال في بلد واضربوا عن الاشتغال في عمل تكون ثمرته من ضروريات المعيشة فيه وكان ترك العمل يفضي الى شمول الضرر كان للحاكم ان يدخل في الامر وينظر بما خول له من رعاية المصالح العامة فاذا وجد الحق في جانب العمال وان ما يكفون به من قبل ارباب الاموال مما لا يستطيع عادة الزم ارباب الاموال بالرفق سواء كان بالزيادة في الاجراو النقص في مدة العمل او بهما جميعاً »

(١) حين قدوم المستر بر بن المرشح الديموقراطي لرئاسة الجمهوريه الامبريكية من سياحته في اوربا وآسيا في هذا الشهر كان في جملة ما دعا اليه في خطبته يوم استقبله في نيويورك « ايجاب التحكيم بين العمال واصحاب الاعمال »

فانت ترى اهمية هذا القول وخطارته خصوصاً ما جاء فيه عن حكم الحاكم بالزيادة في الاجر والنقص في مدة العمل . وهذا القول مناقض كل المناقضة لمبدأ اللورد كرومر الذي تقدم بسطه وقرب من المبدأ الذي اشار اليه الاقتصادي الفرنسي . وعلى ذلك كان في مصر سلطان متجاورتان متناقضتان السلطة المدنية التي تنادي بفهم اللورد كرومر بمبدأ *individualistes* الذي بسطناه في الجزء الثاني (١) والسلطة الدينية التي كانت تنادي بمبدأ التعاون . والله اعلم بمصير الانسانية في الارض بين هذين المبدأين

على ان الاستاذ المفتي يوجب في آخر فتواه التحكيم بين الرجل وامرأته اتباعاً لما جاء في القرآن الكريم (واذا خفتم شقاقاً بينهما فابشوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما) قال (والذي يظهر من لفظ الآية ايجاب التحكيم على اولي الامر) ثم قال (وعلى كل حال فايجاب التحكيم في امر الزوجين معقول) لانه لم يقل بايجابه مطلقاً بين العملة ثم قال (فان كان ذلك الكاتب الفرنسي يعني هذا الاصل ويشير اليه ويريد ان يقيس به ما يقع بين العملة فذلك رأيه وحده والسلام

مفتي الديار المصرية

محمد عبده

وفي ذيل الفتوى هذا السطر الرقيق (اجب ان تدقق النظر في الخط كيلا يقع خطأ فاذا اشتبه شيء رجوت مخابرتي فيه)

فامعجبتنا هذه الفتوى لان فيها شيئاً مما كنا نطلبه خصوصاً الاسطر المطبوعة بالحرف الكبير ولكن اردنا ان نستخرج من الاستاذ فتوى اعظم . وكان غرضنا ارسالها الى نفس الاقتصادي الفرنسي الذي تقدم ذكره لانه ظهر لنا من مقالته نفسها انه هو نفسه على غير هدى في هذه المسألة . فقلنا للاستاذ في كتاب ثان ان قوله الذي جعلناه هنا بحرف كبير غاية في الاهمية والخطارة . وبناء عليه فاني اسأله سوء الآيكل هذا المشكل ويزيد الايضاح . وكان بحارة البواخر الفرنسية في مرسيليا قد اغضبوا في ذلك الحين وانقطع ورود البواخر على مصر واختل البريد الفرنسي بين فرنسا ومستعمراتها . وكان انصار العملة يطلبون من الحكومة المداخله لدى الشركات لاجبارها على قبول التحكيم ارضاءً للبحارة . فلم تتدخل الحكومة الفرنسية في ذلك ولكن وزير التجارة وكان لذلك العهد المسيو ترويو كتب الى الشركات كتاباً اخبرها فيه انه قطع عنها الاعانة التي تدفعها الحكومة اليها لنقل

بريدها وذلك لاخلالها بشروط هذا النقل . فكان ذلك من الحكومة مداخله ضمنية . فسالنا الاستاذ : هل كنتم فضيلتكم تجبرون هذه الشركات على الرضى بالتحكيم . لان انقطاع البريد عطل الاشغال واضر مصالح الامة . فلما علم الاستاذ رحمه الله اننا علقنا اهمية عظمى على جوابه الاول واننا استكبرناه اضعفه في جوابه الثاني بعض الشيء . اي انه بدل ان يزداد تقدماً فيه ويخطو خطوة اخرى الى الامام تأخر وخطا خطوتين الى الوراء . ومن سوء الحظ قد فقد من عندنا هذا الكتاب ونحن نأسف لذلك لاننا نحفظ كتب الاستاذ عندنا كاثمن من انفس الآثار

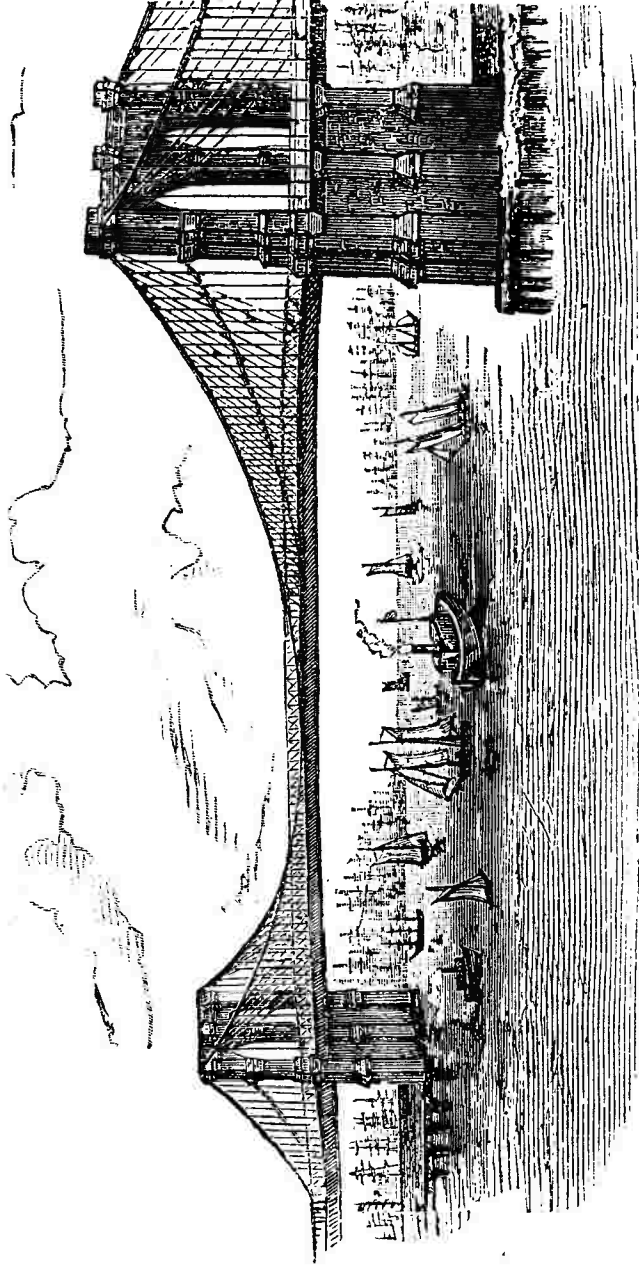
ولكن الاستاذ رحمه الله معذور لهذا الحذر . وهو عنده دليل على العقل واصله الراي لان خصومه كثيرون وكانوا ينتظرون سقطاته . وقد افتي بنسألتين (مسألة الموقوفة كما سموها ومسألة صناديق التوفير) وكان الحق في جانبه في المسألتين . فقامت عليه القيامة وكانت بعض الجرائد الاسلامية تصدر كل يوم وصفحتها الاولى مشحونة بالحملة على الاستاذ . فكان لذلك ضجيج في مصر لم يسمع بمثله حين كتابة وفاق مصر والسودان . وقد كان حذره هذا في محله فانه ما انتشرت فتواه هذه في مصر حتى تصدى لها احد شيوخ العلم الذين يترددون على الازهر ويحرون الجرائد . فكتب مقالة اولى في احدى الجرائد السورية اليومية عن لسان الجريدة نفسها لخص فيها فتوى الاستاذ للجامعة ووعد ان يرد عليها لظاهر (حدود الله سيف هذه المسألة) . فلما اطلع صديقنا صاحب الجريدة على الثورة الجديدة التي يراى اثارها على الاستاذ في جريدته هرع الى كاتب المقالة وشكره وسأله سدد هذا الباب

مشاهدات في اميركا

درس في المدينة الاميركية

مبنى على المشاهدة العيانية

الآن وقد صفا التكرم من شواغل تاسيس الجامعة وتاسيس مطبعتها في اميركا واستيفاء اعمالها المادية فقد صار في الامكان التفرغ لاعمالها الادبية . وقد ذكرنا اننا سنشرع في الجراء الآتي برؤية (العالم الجديد او مزيم قبل التوبة) وكذلك سنشرع فيه ايضاً بدرس المدينة الاميركية درساً مبنياً على المشاهدة العيانية . وتحليل روح هذه المدينة ومبادئها وذكر عجائباتها وغرائبها . واذا كانت الجامعة هي اول من يكتب بالعربية في المدينة الاميركية كتابة جديدة مبنية على الاخبار والمشاهدة فهي لا تغفر بذلك لانها اشترته بثمن غال وهو فراق قومها وبلادها وتحمل غناء الانتقال من قارة الى قارة كشجرة تقتلع من روضة لتغرس في روضة



جسر بروكلن
بين نيويورك وبروكلن
وهو ابداع والعجب جسر في الدنيا